تأثير الإنفاق العام على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2015-2023)

The Impact of Public Expenditure on Economic Growth in Algeria: A Study of the Period (2015–2023)

حبو زهرة*

مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات جامعة بومرداس_ الجزائر

z.habbou@univ-boumerdes.dz

بوزيدة حميد

مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات _ جامعة بومرداس _ الجزائر

h.bouzida@univ-boumerdes.dz

تاريخ الإستلام: 05./07/2026. **تاريخ القبول: 31./10/2026** **تاريخ النشر: 20./11/2026**

ملخص:

يهدف هدا البحث إلى إبراز العلاقة بين السياسة المالية ممثلة في الإنفاق العام ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر. وقد شهدت الفترة (2015-2023) تقلبات حادة شملت صدمات أسعار النفط وتبعات جائحة كورونا، ممّا أثر مباشرة عل حجم النفقات العامة، وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير الإنفاق العام على نمو الناتج المحلي الإجمالي يظل ايجابيا ولكن محدود في ظل استمرار وارتكاز هيكل الاقتصاد الجزائري على عوائد قطاع المحروقات ما يجعله عرضة للصدمات الخارجية الدورية.

الكلمات المفتاحية:الإنفاق العام، أسعار النفط، النمو الاقتصادي.

تصنيف JEL:H5، O4.

Abstract:

This researchaims to demonstrate the relationshipbetween fiscal policy, represented by public expenditure and economicgrowth rates in Algeria. The period (2015-2023) experiencedsevere fluctuation, including oil prices and the repercussions of the COVID-19 pandemic, which directly affected the volume of public expenditure. The study concluted that the impact of public expenditure on GDP growth remains positive but limited, given that the structure of the Algerian economy continues to rely heavily on hydrocarbon revenues, makingitvulnerable to cyclical external shocks.

Keywords: Public expenditure,Oilprices, Economicgrowth.

Jel Classification Codes:H5;O4.

*حبو زهرة.

1. مقدمة:

بازدياد دور الدولة في النشاط الاقتصادي، تطورت مختلف أدوات السياسة المالية بما فيها الإنفاق العام باعتباره الوسيلة التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها في شتى الميادين التي تسعى إليها، كتقديم خدمات عامة ذات جودة، وتحقيق التنمية الشاملة، وتعزيز الاستقرار، وتحسين النمو الاقتصادي والإيرادات على المدى الطويل.

وتتحدد الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي بعدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية من بينها: دور الدولة، وطبيعة الإيرادات المخصصة لتمويل الإنفاق، وطبيعة هدا الإنفاق وأهدافه، الوضع الاقتصادي السائد في البلد، وغيرها من العوامل.

وتعدّ الجزائر كغيرها من الدول التي تساهم في تنشيط النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في حجم نفقاتها العامة بغية تحقيق أهدافها الاقتصادية، إلى جانب ترشيد هده النفقات، وحسن ضبطها وهيكلتها نحو القطاعات المهمة والمنتجة.

شهدت الجزائر ارتفاعا ملحوظا في الإنفاق العام سنة 2015 بزيادة تقارب 16% مقارنة بالسنوات السابقة، وعلى الرغم من هذه الزيادة واجهت البلاد تحديات كبيرة نتيجة تراجع عائدات النفط والغاز، التي تشكل نحو 60% من الإيرادات الحكومية.

ومن أجل التعمق أكثر في الموضوع، ودراسة كيف تكيفت الجزائر مع هذه المعطيات، سنعالج الإشكالية التالية :

ماهو تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2015-2023)؟

فرضية البحث:

توجد علاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2023.

أهمية البحث

يكتسب البحث أهميته من عدّة جوانب:

- ✓ إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي؛
- ✓ تقديم تحليل حديث يغطي فترة مهمة تميزت بتقلبات اقتصادية (انخفاض أسعار النفط، جائحة كورونا)؛
- ✓ تغطي الدراسة فترة (2015-2023) التي شهدت تحديات اقتصادية كبيرة في الجزائر، ممّا يجعل النتائج ذات قيمة تحليلية مهمة.

أهداف البحث

يهدف هدا البحث إلى ما يلي:

- ✓ تحليل تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2023.
- ✓ دراسة تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال نفس الفترة.
- ✓ تقييم مدى فعالية السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي.
- ✓ تقديم اقتراحات وتوصيات لتحسين توجيه الانفاق العام بما يخدم تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

الإطار الزماني والمكاني للدراسة

الإطار المكاني: خضعت هذه الدراسة للجزائر كدراسة حالة بهدف معرفة تأثير الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية.

الإطار الزماني: يغطي البحث الفترة الممتدة من سنة (2015 – 2023).

المنهج المتبع:

استخدمنا في هدا البحث منهجين:

- ✓ المنهج الوصفي: لعرض ووصف سياسة الإنفاق العام ومحدداتها في الجانب النظري.

✓ المنهج التحليلي: لدراسة وتحليل تطورات الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2015-2023.

خطة البحث

قسمنا البحث إلى قسمين:

القسم الأول: الإطار النظري للإنفاق العام، تضمن تعريف النفقة العامة، وضوابطها، وتفسير أسباب تزايدها.

القسم الثاني: التحليل التطبيقي لتطور الإنفاق العام في الجزائر، ويتناول برامج الإنفاق العام وتأثيرها على المتغيرات الاقتصادية مع تقييم هده البرامج خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2023.

2. الإطار النظري للانفاق العام:

تمثل النفقات العامة أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة في تحقيق الأهداف الاقتصادية، وبحكم أّن النفقة العامة تعنى بالنشاط الاجتماعي والاقتصادي للدولة فهي تختلف وتتعدد تقسيماتها باختلاف أوجه استعمالها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية.

2.1. تعريف النفقة العامة:

هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عامة(بركات، 1987، صفحة 243).

في تعريف آخر النفقة العامة هي ما تنفقه الدولة أو أي شخص من الأشخاص العامة الأخرى أو المؤسسات التابعة لها وهدا بخلاف النفقة الخاصة التي يضفى عليها الطابع الشخصي للمنفق(ابراهيم، 2010، صفحة 26).

كما يمكن القول أنّ الإنفاق الحكومي هو الشكل المعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية وأوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة(عايب، 2010، الصفحات 100-101)

من خلال التعاريف السابقة الدكر يظهر لنا أن أركان النفقة العامة ثلاثة وهـي:

✓ النفقة مبلغ نقدي: في إطار تلبية الدولة للحاجيات العامة تقوم بالإنفاق في شكل نقدي كثمن لما تحتاجه من منتجات وخدمات، وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولى تنفيذها وكثمن للمساعدات والإعانات المختلفة سواء كانت اقتصادية، اجتماعية أو غيرها(ناشد، 2006، صفحة 27).

ويعدّ الإنفاق بشكله النقدي أفضل من أية صورة أخرى لعدة أسباب منها:

- تمكين من الرقابة بأشكالها المختلفة على النفقات العامة وهدا مالا نجده في الإنفاق العيني والدي يظهر فيه مشكل التقدير وتحديد الاحتياجات.
- مبدأ المساواة بين الأفراد الذي يضمنه الإنفاق النقدي عكس الإنفاق العيني.
- التحول للاقتصاد النقدي أين أصبحت النقود هي الوسيلة الوحيدة لكل المعاملات.

✓ النفقة العامة يقوم بها شخص عام: يشترط في النفقة العامة أن يقوم بها أشخاص القانون العام ويعتمد أساسا على وجود الدولة، فالدولة تقوم بالإنفاق من أجل إشباع الحاجات العامة فهي تنفق أولا من أجل الحصول على سلع وخدمات لازمة لتسيير المرافق العامة، وثانيا لشراء مايلزمها من العتاد الإنتاجي للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي

تتولاها، كما تنفق أخيرا المنح والمساعدات والإعانات المختلفة الاقتصادية، الثقافية وغيرها(يعلى و أبو العلاء، 2003، صفحة 23).

✓ النفقة العامة تهدف لتحقيق المنفعة العامة: من الضروري أن توجه المنفعة العامة من أجل إشباع حاجات عامة للمجتمع وتحقيق مصالحه، فمثلا يهدف الإنفاق العام إلى تقليل الفجوة في توزيع الدخول بين الأغنياء والفقراء من خلال تقديم بعض الإعانات للفقراء(عثمان، 2003، صفحة 448).

2.2 . ضوابط النفقة العامة:

لكي يحقق الإنفاق العام الأهداف والآثار المنشودة فإن هدا يستلزم احترام بعض المبادئ والضوابط وهـــي:

✓ **مبدأ المنفعة القصوى**: بمعنى أن يكون الهدف من الإنفاق العام هو تحقيق أكبر منفعة ممكنة وتحقيق رفاهية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع. لهدا على الدولة أن تفاضل بين المشاريع التي يحتاجها المجتمع بناء على ما تدره من منفعة جماعية وعلى ضوء دلك تقرر الإنفاق، ومن جهة أخرى على الدولة أن توازن بين المنافع حيث لا يقتصر إنفاقها على إشباع حاجة واحدة معينة في حين الحاجات العامة الأخرى يتم إهمالها إذ يجب عليها أن توازن بين مختلف الحاجات ودلك في سبيل تحقيقها أقصى منفعة اجتماعية ممكنة، زيادة على هدا يجب على الدولة توزيع نفقاتها حسب حاجات مختلف المناطق والأقاليم ومختلف طبقات المجتمع من جهة أخرى(عواد، 2013، الصفحات 69-70).

✓ **ضابط الاقتصاد في النفقة**: تعد هده القاعدة شرطا أساسيا لابد منه، أي حسن التدبير في إدارة الأموال العامة والابتعاد عن التبذير والإسراف (أي اعتماد الدولة لأسلوب الإنفاق العقلاني) فيما لا مبرر ولانفع له في الإنفاق العام، وتجنب مظاهر الهدر والتسرب المالي والدي يؤدي إلى ضياع أموال عامة كان من الممكن توجيهها إلى مجالات أكثر منفعة.

✓ **ضابط الترخيص**: يقصد بهدا الضابط عدم جواز الصرف والارتباط بالصرف إلا إدا سبق دلك إدن وموافقة الجهة المختصة.

✓ تمارس الرقابة على الإنفاق العام ثلاث جهات وعلى إثرها تأخذ الرقابة ثلاثة أشكال وهي:

- الرقابة الإدارية: تقوم بها الهيئة التابعة للدولة ممثلة في وزارة المالية بواسطة المراقبين والموظفين المحاسبيين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات وتتمثل مهامهم في عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إدا كان في واردا في الموازنة العمومية وفي حدود الاعتماد المقرر له.
- الرقابة السياسية: هده الرقابة من اختصاص السلطة التشريعية، إذ تشمل حجم الإنفاق وتخصيصه ولا يقتصر على الرقابة في تنفيذ الاعتمادات المقررة في الموازنة العامة للدولة.
- الرقابة المحاسبية المستقلة: تتكفل بها أجهزة مختصة دورها الأساسي الرقابة على النفقات العمومية، وقد تكون هده الرقابة سابقة لعملية الصرف على النفقات أو لاحقة عليها. وتتولى التأكد من أن جميع عمليات صرف الإعتمادات قد تمت بشكل قانوني(عباس، 2015، صفحة 86).

3.2. أسباب تزايد النفقات العامة:

من أهم الظواهر الاقتصادية التي لفتت اهتمام الاقتصاديين والماليين هي ظاهرة تزايد النفقات العامة، وفي هدا الصدد سنتطرق للأسباب الظاهرية والحقيقية وراء هده الزيادة.

✓ الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة: يقصد بالأسباب الظاهرية تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة في مقدار النفقات العامة دون زيادة في المنفعة الحقيقية للخدمات العامة أو زيادة في عبء التكاليف العامة، ويمكن إرجاع تلك الزيادة إلى الأسباب التالية:

- تدهور قيمة العملة: يقصد بتدهور قيمة العملة انخفاض قدرتها الشرائية مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس الحجم من الوحدات النقدية عن المقدار الدي كان يمكن الحصول عليه من قبل ويرجع دلك إلى الإرتفاع العام في مستوى الأسعار.

وانطلاقا من هدا تتعرض الموازنة العامة للدولة لزيادة كبيرة في جانب النفقات العامة دون أن يقابلها زيادة حقيقية في حجم الحاجات التي تضطلع الدولة لإشباعها.

- اختلاف الطرق المحاسبية العامة:بمعنى اختلاف طرق إعداد الموازنة العامة للدولة. فمن الإجراءات المعروفة في إعداد الموازنة العامة للدولة فيما مضى كانت بعض الإدارات والمصالح تخصص بعض الإيرادات التي تحصلها لتغطية نفقاتها مباشرة وبهدا لم تكن تظهر نفقاتها أو إيراداتها في الميزانية العامة للدولة، وهدا ما يجعل النفقات العامة الواردة في الميزانية أقل من حقيقتها.

أما مبدأ وحدة الميزانية العامة الذي ينص على إدراج كل النفقات والإيرادات التي تقوم بها الدولة في الموازنة أظهرت نفقات عامة كانت تنفق من قبل ولم تكن تظهر في الميزانية، وفي هده الحالة فإن الزيادة في النفقات تعد ظاهرية بسبب تغيير القواعد المحاسبية للميزانية لا زيادة حقيقية في النفقات العامة.

- اتساع مساحة إقليم وزيادة عدد سكانها: تؤدي اتساع مساحة إقليم الدولة وزيادة عدد سكانها إلى زيادة النفقات العامة ظاهريا وهدا لعدم حدوث زيادة في النفع العام أو زيادة في الأعباء العامة الملقاة على السكان دون مقابل فعلي.

ويعد السبب الأول المتمثل في تدهور قيمة النقود من أكبر أسباب الزيادة الظاهرية في النفقات العامة، خاصة بعد أن التزمت كافة اقتصاديات الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء بمبدأ وحدة الموازنة العامة للدولة(عباس، 2015، صفحة 93).

✓ الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة: إن الزيادة الحقيقية للنفقات العامة ترتبط بزيادة كمية ونوعية الخدمات المقدمة من طرف الدولة، أي زيادة نصيب الفرد من الخدمات العامة. وترجع هده الزيادة لعدة أسباب منها:

- الأسباب الاقتصادية: إن زيادة الدخل الوطني والتوسع في انجاز المشاريع العامة والدورة الاقتصادية والمنافسة الاقتصادية من أهم الأسباب الاقتصادية لتزايد النفقات العامة. فزيادة الدخل الوطني يمكن الدولة من زيادة ماتقتطعه من هدا الدخل في صورة تكاليف وأعباء عامة من ضرائب ورسوم وغيرها بغض النظر عن تزايد وتنوع الضرائب المفروضة أو ارتفاع معدلاتها، كما أن زيادة الإيرادات العامة يشجع الدولة على زيادة حجم نفقاتها في الأوجه المختلفة. إضافة إلى أن التوسع في إنجاز المشاريع العامة الاقتصادية يؤدي إلى زيادة النفقات العامة والهدف من إنجازها هو الحصول على موارد للخزينة العامة أو التنمية الاقتصادية ومكافحة سياسات الاحتكار وبصفة عامة توجيه الشأن الإقتصادي وجهة محددة حسب الاييولوجية السائدة في الدولة(عباس، 2015، صفحة 94).

ومن جانب آخر ففي حالة وجود الكساد يستدعي تدخل الدولة بزيادة ضخ الإنفاق العام لغرض تحفيز الطلب الكلي الفعال المطلوب حتى يسمح بتحقيق التشغيل الكامل للموارد الإقتصادية.

لدينا أيضا الإعانات الاقتصادية – في صورة إعانات للإنتاج- للمشاريع الوطنية للتشجيع على التصدير ومنافسة المنتوجات الأجنبية داخل السوق الوطني يتطلب زيادة في النفقات العمومية.

- الأسباب الاجتماعية: نظرا للطابع الاجتماعي للدولة تتزايد حجم النفقات العمومية من خلال تدخل الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية سواء على مستوى تحسين الخدمات الصحية، الثقافية والتعليمية أو خدمات النقل والمواصلات،....أو على مستوى إحداث عدالة في توزيع الدخل القومي (الوطني).
- الأسباب الإدارية: من بينها توسع الجهاز الإداري والسوء التنظيمي وعدم مواكبته للتطور الاقتصادي والعلمي، وأيضا الإسراف في عدد الموظفين وزيادتهم عن حاجة العمل من جهة والإسراف في ملحقات الوظائف العامة (أثاث، مكتبات،...) من جهة أخرى. كل هدا سام في زيادة النفقات العامة زيادة حقيقية.
- الأسباب المالية: ترتبط هده الأسباب بزيادة حجم الإيرادات العامة وتتمثل في عنصرين أساسيين:

أولا: سهولة الاقتراض والدي أدى بالدولة إلى كثرة التوجه للقروض العامة للحصول على موارد مالية لتغطية العجز في إيراداتها مما يؤدي إلى تزايد حجم الإنفاق العمومي.

ثانيا: وجود فائض في الإيرادات العامة دون تخصيص لغرض معين، مما يدفع إلى تشجيع الحكومة على إنفاقه سواء في أوجه إنفاق ضرورية أو غير ضرورية.

وتتجلى خطورة دلك في الفترات التي تحكم فيها السياسة الرشيدة على السلطة التنفيذية العمل على خفض نفقاتها لأنه من الصعب مطالبة الدولة بتخفيض كثير من أبواب النفقات العامة(عباس، 2015، صفحة 95).

- الأسباب السياسية: تؤثر بعض العوامل السياسية في تزايد النفقات العامة، وأهم تلك العوامل هي:
  - انتشار المبادئ الديمقراطية: من الممكن أن يكون نمو الديمقراطية والحس الديمقراطي له تأثير كبير في زيادة حجم النفقات العامة، فالديمقراطية تميل ناحية الإنفاق الحر وما يترتب على دلك من تزايد كبير في حجم النفقات العامة(سارة، 2020/2019، صفحة 62)
  - نفقات التمثيل في الخارج: يزداد الإنفاق العمومي عندما يتعلق الأمر بالتمثيل الدبلوماسي لزيادة عدد الدول المستقلة وارتفعت بدلك النفقات المخصصة لتدعيمه، إضافة إلى أن النفقات العامة ازدادت في المنظمات الدولية والإقليمية. كذلك نجد الإعانات والمساعدات المادية والعينية التي تفدم إلى الدول الصديقة أو لرعاياها. كل هدا ينتج عنه زيادة النفقات العامة بشكل كبير.
  - نمو مسؤولية الدولة: إن نمو دور الدولة ومسؤوليتها وتحولها من غير مسؤولة إلى مسؤولة يزيد من الحالات التي تلتزم فيها الدولة بتعويض الأفراد عن الأضرار التي تسببها لهم أعمال وتصرفات الإدارة العامة مثلا نجد تعويض المتضررين أثناء أدائهم للخدمات العامة، أو تضرر أملاكهم بسبب ماقامت به الدولة من أعمال، وكدا تعويضهم عن الكوارث الطبيعية(يعلى و أبو العلاء، 2003، صفحة 47).

3.برامج الإنفاق العام وتأثيرها على النمو الإقتصادي في الجز ائرخلال الفترة (2015-2023):

إنّ دراسة وتحليل النفقات العامة في الجزائر يعطي انطباعا عن طبيعة دور الدولة في القيام بمختلف وظائفها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إليها. ومن هدا المنطلق سوف يتم التطرق إلى عرض برامج النفقات العامة للفترة 2015-2023 أولا، ثم نقوم بتحليل هده النفقات وتأثيرها على النمو الاقتصادي لنفس الفترة.

1.3. عرض برامج النفقات العامة للفترة 2015-2023:

اعتمدت الجزائر في إطار الإصلاحات التي بدأتها منذ بداية الألفية برامج الإنعاش الاقتصادي لضمان الاستقرار والتنمية الاقتصادية، فقامت بوضع برنامج خماسي يغطي الفترة (2015-2019) ورصدت له مبلغ 22.100 مليار دينار وهو ما يعادل حوالي 280 مليار دولار، وتضمن الأهداف التالية (فتيحة، 2019/2018، صفحة 176):

- ✓ منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات مختلفة منها (التربية، السكن، التعليم، الصحة العمومية وربط البيوت بشبكات الماء والغاز،...).
- ✓ تحقيق نمو اقتصادي سنوي يقدر بـ 7%.
- ✓ ت كملة البرامج والخطط التنموية السابقة.
- ✓ ضرورة التنويع الاقتصادي وإنشاء مشاريع اقتصادية منتجة تساهم في رفع قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- ✓ استحداث مناصب شغل.

لكن مع حلول سنة 2016 اتخذت الجزائر سياسة تقشفية تحت مسمى سياسة ترشيد النفقات العامة، حيث قدم الوزير الأول في تلك الفترة مراسلة إلى كل من أعضاء الحكومة، الولاة والمدير العام للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري تتضمن مايلي(فتيحة، 2019/2018، صفحة 179):

- ✓ تعليق كل توظيف جديد ماعدا في حدود المناصب المالية المتوفرة.
- ✓ الحد من التنقلات الرسمية إلى الخارج بما يجعلها تقتصر على ضرورة التمثيل القصوى.
- ✓ منح الأولوية لإتمام المشاريع التي انطلقت في الآجال المحددة وضمن التكاليف المقررة.
- ✓ تقليص التكفل بالوفود الأجنبية في إطار المبادلات الثنائية أو بمناسبة التظاهرات المختلفة.
- ✓ بالنسبة لمشاريع (2015-2019) التي لم يتم الانطلاق فيها يجب أن تتم جدولة تسلسلها قصد القيام بعمليات إعادة الهيكلة الضرورية وفق الأولوية وحسب الحاجيات المحددة الحقيقية واللازمة، على أن يتم تأجيل المشاريع غير الضرورية.
- ✓ الحد من إنشاء المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري بما يجعلها تقتصر فقط على المنشآت الاجتماعية التربوية مع ترشيد تنظيمها وتسييرها.
- ✓ يجب ألا يتم تبليغ رخص البرنامج إلا للمشاريع ذات الطابع الاجتماعي.

وفيمايلي عرض لتطور النفقات العامة خلال الفترة (2015-2023) مقارنة مع تغيرات أسعار النفط مبينا في الجدول التالي:

الجدول(01) يمثل تطور النفقات العامة مع تغيرات سعر برميل النفط خلال الفترة (2015-2023) الوحدة: مليار دينار

السنوات	النفقات العامة	نسبة تغير النفقات العامة %	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي	سعر برميل النفط (دولار)	الجباية البترولية
2015	7656.3	_	16591.9	%46.1	52.8	2275.1
2016	7383.6	-3.56	17081.8	%43.2	44.71	1781.1
2017	7389.3	0.07	18946.92	%39.1	54.1	2126.99
2018	7726.3	4.56	20332.36	%38.0	71.5	2349.69
2019	7725.5	-0.01	20879.72	%37.8	64.4	2518.49
2020	6902.9	-10.64	18656.48	%37.5	43.33	1394.71
2021	7428.7	7.61	22511.21	%33.7	69.18	1927.05
2022	9660.0	30.03	28411.76	%34.9	98.9	3855.59
2023	11721.33	21.33	33489.51	%35.97	82.5	4101.7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك الجزائري، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر خلال الفترة 2015-2023، www.mf.org.dz.

مانلاحظه من الجدول مايلي:

- ✓ عرفت النفقات العامة في الجزائر تدبدبا خلال الفترة (2015-2023)، حيث بلغت سنة 2015 ماقيمته 7656.3 مليار دينار ثم انخفضت تدريجيا، لتعود للارتفاع سنة 2018 لتبلغ 7656.3 مليار دينار مع ارتفاع سعر النفط إلى 71.5دولار.
- ✓ أما سنة 2020 وهي سنة ظهور جائحة كورونا التي أثرت على الاقتصاد العالمي وتسببت في اضطرابات كبيرة وانكماش اقتصادي كبير فكان الانخفاض حادا نسبيا إذ بلغت النفقات العامة 6902.9 مليار دينار بتراجع نسبته 10% عن سنة 2019 مع انخفاض ملحوظ في سعر النفط الدي وصل إلى 43 دولار للبرميل.
- ✓ بعد سنة 2020 والتعافي تدريجيا من جائحة كورونا ارتفعت النفقات العامة حيث بلغت 11721.33 مليار دينار سنة 2023 بزيادة قدرها 21% عن سنة 2022 مع الارتفاع التدريجي لأسعار النفط الذي بلغت مستوياته 82.5 دولار عام 2023.

2.3.تطور النفقات العامة بنوعيها للفترة (2015-2023):

وبغرض التفصيل أكثر سنقدم قراءة تحليلية كما هو مبين في الجدول رقم (02) لهيكل الإنفاق العام في الجزائر للفترة (2015-2023) من خلال الفصل بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز (الإنفاق الاستثماري) من أجل توضيح التوجه الاقتصادي للدولة ومدى التوازن بين تلبية الاحتياجات التشغيلية اليومية والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية.

الجدول (02) يمثل تطور نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة (2015-2023)

السنوات	النفقات العامة (مليار دينار جزائري)	نفقات التسيير (مليار دينار جزائري)	نسبة نفقات التسيير من النفقات الكلية%	نفقات التجهيز (مليار دينار جزائري)	نسبة نفقات التجهيز من النفقات الكلية%
2015	7656.3	4617	60.30	3039.3	39.7
2016	7383.6	4591.4	62.18	2792.2	37.82
2017	7389.3	4757.8	64.38	2631.5	35.61
2018	7726.3	4584.5	59.33	3141.8	40.66
2019	7725.5	4954.5	64.13	2771	35.86
2020	6902.9	4893.4	70.88	2009.5	29.11
2021	7428.7	5450.3	73.36	1978.4	26.63
2022	9660.0	7443	77.04	2217	22.95
2023	11721.33	9776.5	83.4	1944.83	16.59

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقاريرالبنك الجزائري، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر خلال الفترة 2015-2023، www.mf.org.dz.

من الجدول نلاحظ مايلي:

- عرفت نفقات التسيير نسبة للنفقات الكلية ارتفاعا من سنة لأخرى خلال الفترة (2015-2017) من 60.30% سنة 2015 إلى 64.38% سنة 2017 وهدا راجع لالتزام الدولة بدفع رواتب مئات الآلاف من الموظفين وفتح مناصب مالية جديدة لامتصاص البطالة وتغطية قطاعات حيوية وهامة كالتعليم والصحة، مقابل انخفاض في نسبة نفقات التجهيز من 39.7% سنة 2015 إلى 35.61% سنة 2017 وهدا نظرا لتراجع الجباية البترولية (انخفاض أسعار النفط) وتجميد المشاريع الجديدة كما ذكرنا سابقا. ومع حلول سنة 2018 انخفضت نسبة نفقات التسيير حتى وصلت 59.33%مقابل ارتفاع نسبة نفقات التجهيز إلى 40.66% من نفس السنة.
- وفي الفترة 2019 إلى غاية 2023 أخذت نسبة نفقات التسيير منحى تصاعدي من 70.80% سنة 2019 إلى 80% سنة 2023 قابله انخفاض وتراجع في نسبة نفقات التجهيز بسبب توقف العديد من المشاريع الاستثمارية بسبب جائحة كورونا.

3.3. تحليل النفقات العامة وتأثيرها على النمو الاقتصادي للفترة 2015-2023

إنّ كل برنامج تقوم به الجزائر تهدف من ورائه تحقيق معدل نمو اقتصادي عال خاصة مايتعلق بقطاع خارج المحروقات، ولمعرفة مدى تحقيق برنامج الإنفاق العام الدي يغطي الفترة (2015-2023) للهدف المنشود نقوم بتقديم معدلات النمو الاقتصادي المحققة خلال الفترة (2015-2023) في الجدول الموالي:

الجدول (03): معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة 2015-2023

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
معدل النمو خارج المحروقات %	5.0	2.9	2.6	3.3	2.4	-3.9	2.3	4.3	5.1
معدل نمو المحروقات	0.4	6.1	2.4	-6.4	4.9-	-3.6	2.6	4.6	5.8
معدل النمو	3.7	3.5	1.6	1.4	0.9	-5	3.8	3.6	4.1

المصدر:من إعداد الباحثين بناء على معطياتالبنك الجزائري، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر خلال الفترة 2015-2023.

- من خلال الإحصائيات الموضحة في الجدول نلاحظ أن معدل النمو الذي حققته الجزائر انخفض بشكل كبير من 3.7% سنة 2015 حتى وصل إلى تحقيق معدلات سالبة سنة 2020 بسبب جائحة كورونا التي أثرت تداعيتها على ميزانية الدولة وعلى نفقاتها في ظل انخفاض أسعار البترول. ليرتفع بعد دلك معدل النمو من 3.8% سنة 2021 إلى 4.1% سنة 2023 بعد التعافي من جائحة كورونا التي كان لها تأثير كبير على مستوى النفقات العامة وعلى النمو الاقتصادي.
- ومن جهة أخرى يظهر أن معدل النمو خارج المحروقات عرف تدبدبا من سنة لأخرى، ففي سنوات كان المعدل مقبولا حتى وصل إلى 5.1% سنة 2023 وفي سنوات أخرى كان متدبدبا إذ بلغ سنة 2020 تراجعا ليحقق معدلا سالبا وصل إلى 3.9-% بسبب جائحة كورونا.
- مانلاحظه أيضا من الجدول رقم (03) الارتباط بين معدل النمو الإجمالي بمعدل النمو الذي يحققه قطاع المحروقات، ففي سنتي 2018، 2019 حققت القطاعات خارج المحروقات معدلات نمو إيجابية وصلت إلى 3.3%، 2.4% على التوالي ورغم دلك بلغ معدل النمو الإجمالي 1.4% سنة 2018 و 0.9% سنة 2019 فقط بسبب تحقيق قطاع المحروقات معدلات سالبا وصل إلى 5.5%، ولهدا فإن اهتمام الدولة وزيادة نفقاتها على تحسين القطاع الفلاحي والقطاع غير النفطي (الصناعة والخدمات) كانا لهما الأثر الكبير في رفع النمو الكلي وانفتاح بعض القطاعات على النشاط الاقتصادي.

ممّا سبق يمكن القول أنه خلال الفترة (2015-2023) شهد الاقتصاد الجزائري نموا قياسيا خصوصا بعد تعافي الاقتصاد من جائحة كورونا التي كان لها تأثيرا كبيرا على مستوى النفقات العامة وعلى النمو الاقتصادي.

ولتحليل القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات والتي كانت لها مساهمة أكبر في نمو الناتج الداخلي وبالتالي في النمو الاقتصادي سنوضحها في الجدول التالي.

الجدول رقم (04): نسبة مساهمة أكثر القطاعات الاقتصادية في نمو الناتج الداخلي خلال الفترة (2015-2023)

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
القطاعات الاقتصادية	قطاع الفلاحة	قطاع البناء والأشغال العمومية	الخدمات وقطاع الصناعة	قطاع الخدمات	قطاع الفلاحة	تراجع في كل القطاعات الاقتصادية وتحقيقها	قطاع البناء والأشغال العمومية	قطاع الخدمات	قطاع البناء وقطاع الخدمات
نسبة المساهمة في الناتج الداخلي	%17	%17.1	%44.1 للخدمات و 17% للصناعة	%69.1	%40	لمعدلات سالبة ماعدا القطاع الفلاحي .	%12.3	%35.5	%21.7 لقطاع البناء 21% قطاع الخدمات

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقارير للبنك المركزي الجزائري خلال الفترة (2015-2023).

تشكل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي أحد المحاور الأساسية في السياسة الاقتصادية للجزائر، لاسيما في ظل التحديات الهيكلية والتقلبات التي شهدتها أسواق الطاقة العالمية، ولتوضيح العلاقة هده العلاقة ندرج فيما يلي منحنيين بيانيين، الأول يتتبع مسار الإنفاق العام و الثاني يرصد تطور نسب النمو الاقتصادي خلال نفس الفترة كما يلي:

الشكل (01): تطور النفقات العامة ومعدل النمو خلال الفترة (2015-2023)

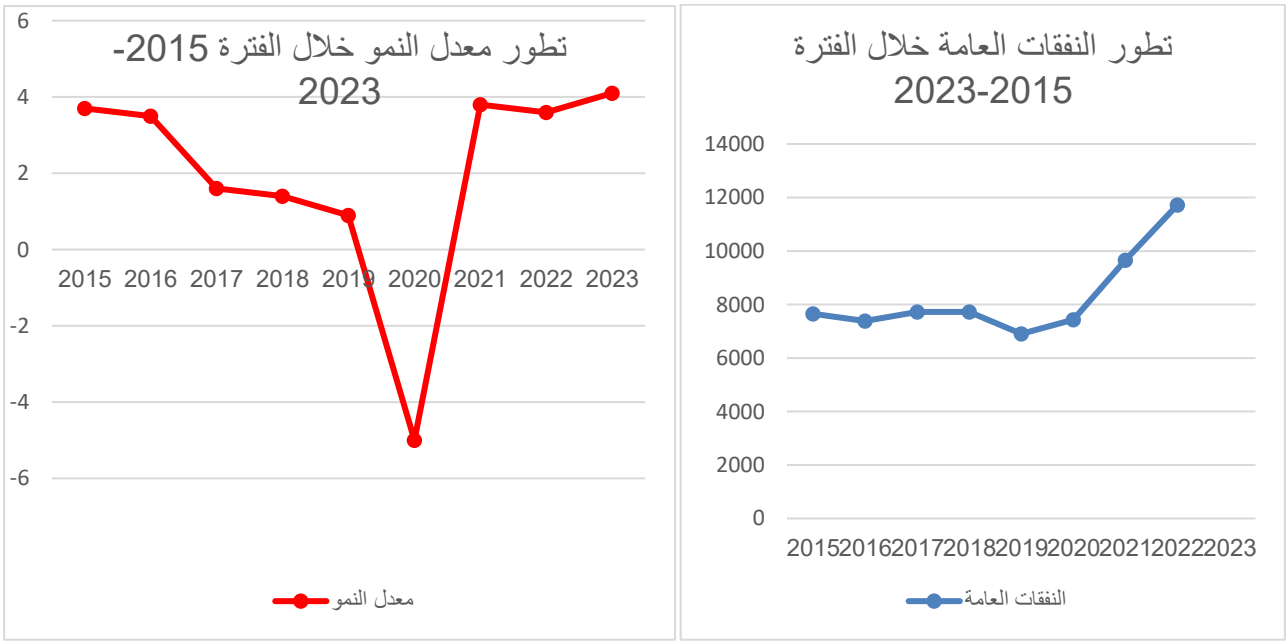

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول (01) و(03).

من خلال الشكل (01) يمكن تقسيم الفترة (2015–2023) إلى ثلاث مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى في الفترة (2015–2019)، والتي اتسمت بتذبذب الإنفاق العام في ظل تراجع أسعار النفط منذ منتصف سنة 2014، ممّا دفع السلطات العمومية إلى انتهاج سياسة ترشيد الإنفاق للحفاظ على التوازنات المالية. وهذا ما انعكس على النشاط الاقتصادي، حيث عرف معدل النمو منحى تنازليا نتيجة انخفاض الإيرادات البترولية، وتراجع مساهمة قطاع المحروقات، وضعف الاستثمار.

أما المرحلة الثانية، والمتمثلة في سنة 2020، فقد شكلت مرحلة استثنائية بسبب جائحة كوفيد-19، حيث انخفض الإنفاق العام مقارنة بالسنة السابقة، في ظل تراجع الإيرادات العمومية الناجم عن انهيار أسعار النفط وتداعيات الجائحة. وقد انعكس ذلك على معدل النمو الاقتصادي الذي سجل انكماشا بلغ (-5%) نتيجة توقف أو تباطؤ العديد من الأنشطة الاقتصادية، وانخفاض الطلب العالمي على المحروقات، ممّا أدى إلى دخول الاقتصاد الجزائري في حالة ركود خلال تلك السنة.

وتبدأ المرحلة الثالثة خلال الفترة (2021–2023)، والتي تميزت بمرحلة التعافي الاقتصادي، إذ انتهجت الدولة سياسة مالية توسعية من خلال رفع الإنفاق العام لدعم الاستثمار والإنفاق الاجتماعي، مستفيدة من تحسن أسعار النفط والغاز وارتفاع عائدات المحروقات، الأمر الذي ساهم في استعادة النمو الاقتصادي وتحسن أداء عدد من القطاعات غير النفطية، مثل الصناعة والبناء والخدمات.

وعليه، يتضح أن تطور الإنفاق العام خلال فترة الدراسة ارتبط بدرجة كبيرة بالظروف الاقتصادية المحلية والدولية، خاصة تطورات سوق النفط وجائحة كوفيد-19، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على مسار النمو الاقتصادي في الجزائر.

4.3. معدلات البطالة في الجزائر:

من أجل تقييم برنامج الإنفاق العام في الجزائر وقدرته على تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال خلق مناصب شغل نقوم بتوضيح معدلات البطالة خلال الفترة (2015-2023) في الجدول التالي.

الجدول (05): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2015-2023)

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المعدل	11.2	10.5	11.7	11.1	11.4	14.05	12.7	12.35	11.7

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا عل معلومات البنك المركزي، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر خلال الفترة 2015 إلى غاية 2023، International Monetaryfund,Algeria: statisticalAppendix, N 16/127.

- تظهر الإحصائيات أن معدل البطالة الإجمالي في الجزائر للفترة (2015-2023) بلغ متوسطا نسبته 11.8%، وهي معدلات مرتفعة، ففي سنوات تطبيق برنامج توطيد النمو وعلى الرغم من كونه أكبر برنامج استثماري عمومي إلا أنه لم يستطع تخفيض معدلات البطالة .
- كما يظهر جليا أن أكبر معدل للبطالة كان سنة 2020 بمعدل 14.05% وسببه أن الجزائر كانت في أوج جائحة كورونا التي أثرت على الاقتصاد الجزائري بشكل سلبي في ظل انخفاض سعر النفط إلى 43.33 دولار مما تسبب في انخفاض الايرادات من المحروقات وبالتالي انخفاض الاستثمارات المساهمة في خلق مناصب شغل، ونتيجة لدلك وجدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها مجبرة على تسريح العديد من العمال للخروج من هده الأزمة.
- أما سنة 2021 فنلاحظ تراجعا في نسبة البطالة إلى معدل 12.7% وهدا يعني أن هناك توظيف جديد كما يعود إلى مختلف الإجراءات والسياسات المسطرة من طرف الحكومة التي أدت إلى أن 47% من المؤسسات التي كانت محل الدراسة استطاعت الحافظة على مستخدميها، 38% تخطط لزيادة عدد العمال(مدات و قرينات، 2025، صفحة 7).
- استمر معدل البطالة في الانخفاض في السنتين المواليتين ليصل إلى 11.7% سنة 2023 ويعود دلك إلى مختلف مناصب الشغل المفتوحة والمحققة خلال هده الفترة.

4. تحليل النتائج:

- توجد علاقة ايجابية بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي خاصة في الفترات التي انتعشت فيها الايرادات المالية مثل (2021-2023) وهدا مايثبت صحة الفرضية المقدمة في البحث، فالاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على الانفاق الحكومي كمحرك أساسي للطلب الكلي وتنشيط القطاعات الأخرى مثل (البناء والأشغال العمومية والخدمات).
- تتحكم أسعار المحروقات بكل من الانفاق العمومي والنمو الاقتصادي وهدا ملاحظناه في الفترة (2015-2019) إد أدى تراجع أسعار النفط إلى تقليص نفقات التجهيز، وهو ما انعكس مباشرة على تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي.
- صدمة الجائحة كورونا أدى إلى تسجيل تراجع حاد في النمو (-5%) نتيجة توقف النشاط الاقتصادي، وعلى الرغم من محاولة الدولة الحفاظ على مستويات انفاق مرتفعة لمواجهة الأزمة الصحية وتأمين شبكات الحماية الاجتماعية إلا أن هدا الامر قابله عجز في الميزانية دون تحقيق نمو اقتصادي في تلك السنة بالدات.
- لا تساهم نفقات التسيير في نمو الناتج المحلي، فمن خلال فترة الدراسة ورغم محاولة الدولة ترشيد النفقات، بقيت ميزانية التسيير مرتفعة لأغراض احتماعية لكنها لاتخلق طاقة انتاجية جديدة، لكنها لا تخلق طاقة انتاجية جديدة مما يجعل أثرها على النمو الاقتصادي محدودا مقارنة بنفقات التجهيز.
- فعالية الإنفاق التوسعي خاصة بعد مرحلة التعافي من جائحة كورونا وتحسن أسعار النفط ساهمامباشرة في دفع معدلات النمو إلى مستويات ايجابية قوية (4.1% سنة 2023).

5. خاتمة:

إن سياسة الإنفاق العام في الجزائر رهينة تقلبات العوائد النفطية والظروف الاقتصادية والأزمات في الأسواق العالمية، وهو ما لاحظناه خلال فترة الدراسة خاصة عند انخفاض أسعار النفط وتراجع النفقات العامة. وعموما فإن اتجاه العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي لا يعتبر مطلقا وهدا ما بينته الدراسة ففي سنة 2018 بالرغم من انخفاض النفقات المخصصة لقطاع الفلاحة عن السنة السابقة إلا أنها استطاعت المساهمة في انتعاش الاقتصاد الوطني، أما باقي السنوات فوجدنا أن التغير في النفقات العامة له تأثير كبير في ارتفاع وانخفاض النمو الاقتصادي وهدا ما يدفعنا للقول أن الفرضية صحيحة جزئيا.

ومع التقلبات المستمرة التي تعرفها أسعار النفط في الأسواق العالمية وتزايد النفقات العامة من جهة أخرى أصبحت الاقتصاديات التي تعتمد على مورد وحيد تجد صعوبة كبيرة في تمويل نفقاتها. والجزائر كونها واحدة من هده البلدان عليها اتخاذ العديد من التدابير لتعزيز مصادر الدخل غير النفطية لتمويل نفقاتها وتعزيز نموها الاقتصادي، وهدا ما تسعى إليه الجزائر والتي رأينا فيها أن القطاعات غير النفطية ساهمت بنسبة معتبرة في النمو الاقتصادي، إلا أنها غير كافية نظرا لحجم وامكانيات الجزائر والتي ينبغي أن تخلق قاعدة اقتصادية متنوعة تشارك فيها جميع القطاعات ومبنية على ترشيد النفقات وتوجيهها توجيها سليما وفعالا.

6 قائمة المراجع

1. برحومة سارة. (2020/2019). أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الجزائر- دراسة تحليلية قياسية لحالة الإقتصاد الجزائري مقارنة مع مجموعة من الدول العربية. أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.
2. بن داود ابراهيم. (2010). *الرقابة المالية على النفقات العامة*. مصر: دار الكتاب الحديث.
3. جمال مدات، و اسماعيل قرينات. (ديسمبر, 2025). تطور ظاهرة البطالة في الجزائر وجهود الدولة للحد منها خلال الفترة (2010-2024). *20*(2)، صفحة 7.
4. خوميجة فتيحة. (2019/2018). *أثر الأزمات النفطية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)*. أطروحة دكتوراه، جامعة البويرة، الجزائر.
5. سعيد عبد العزيز عثمان. (2003). *مقدمة في الإقتصاد العام*. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
6. سوزي عدلي ناشد. (2006). *المالية العامة* (الإصدار الطبعة الأولى). منشورات الحلبي الحقوقية.
7. عبد الكريم صادق بركات. (1987). *الإقتصاد المالي*. دمشق: منشورات الدار الجامعية.
8. فتحي أحمد دياب عواد. (2013). *اقتصاديات المالية العامة*. عمان، الأردن: دار الرضوان للنشر والتوزيع.
9. محرزي محمد عباس. (2015). *اقتصاديات المالية العامة*. بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية.
10. محمد الصغير يعلى، و يسرى أبو العلاء. (2003). *المالية العامة*. الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.
11. وليد عبد الحميد عايب. (2010). *الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي*. بيروت، لبنان: مكتبة حسن العصرية.